تحرك عاجل

تجديد حبس أحد سجناء الرأي

قررت النيابة العامة في البحرين، يوم 10 ديسمبر/كانون الأول 2013، تجديد حبس حسين جواد، الناشط البحريني في مجال حقوق الإنسان، لمدة 30 يوماً، وذلك عقب التحقيق في تهم جديدة ضده، من بينها "إهانة الملك" و"التعرض لهيئة نظامية".

حسين جواد، يبلغ من العمر 26 عاماً، وهو أمين عام "المنظمة الأوروبية البحرينية لحقوق الإنسان"، واقتيد إلى مركز شرطة النعيم، شمال غربي العاصمة المنامة، يوم 8 ديسمبر/كانون الأول 2013، وذلك للتحقيق معه، حيث حُرم من الاتصال بمحام. وفيما بعد، أُبلغ بأنه سيخضع للتحقيق بخصوص تهم جديدة، من بينها "إهانة الملك" و"التعرض لهيئة نظامية". وتتعلق التهم بخطبة ألقاها أثناء اعتصام يوم 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، خلال احتفال الشيعة بذكرى عاشوراء. ولم يتلق محامي حسين جواد أية وثائق تتعلق بهذه التهم الجديدة، التي استندت إليها النيابة العامة في إصدار قرارها، يوم 10 ديسمبر/كانون الأول 2013، بتجديد حبسه لمدة 30 يوماً.

وكانت زوجة حسين جواد قد مُنعت من زيارته في سجن الحوض الجاف في المنامة، يوم 2 ديسمبر/كانون الأول 2013، لأنها كانت ترتدي قميصاً عليه صورة زوجها وكانت تطالب بالإفراج عنه. واحتجاجاً على منع الزيارة العائلية، بدأ حسين جواد إضراباً عن الطعام استمر حتى 11 ديسمبر/كانون الأول 2013. وقد دأب حسين جواد، منذ القبض عليه، على توثيق حالات سجناء آخرين محتجزين معه وتوثيق الظروف التي يُحتجزون فيها. وقد كتب عدة رسائل إلى سلطات السجن يشكو فيها من الظروف السيئة في السجن، ومنها وجود شرخ في المرحاض داخل زنزانته مما تسبب في تسرب المخلفات والحشرات منه.

وقد قُبض على حسين جواد يوم 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، بتهمة "التحريض على كراهية النظام"، وهي تهمة تتعلق بخطبة ألقاها خلال حشد في المنامة يوم 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، ودعا فيها مواطني البحرين إلى المطالبة بحقوقهم بشكل سلمي ودون خوف، كما وجه انتقادات قوية للسلطات. وقد اطلعت منظمة العفو الدولية على تسجيل بالفيديو للخطبة، وترى أنها لا تتضمن أي تحريض على العنف. وتعتبر المنظمة أن حسين جواد من سجناء الرأي، حيث يُحتجز دونما سبب سوى ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- التعبير عن القلق من أن حسين جواد يُعتبر من سجناء الرأي، حيث يُحتجز دونما سبب سوى ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير، ومطالبة السلطات البحرينية بالإفراج عنه فوراً ودون قيد أو شرط؛
- التعبير عن القلق بشأن الظروف في السجن؛
- حث السلطات على حمايته من التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة، وضمان السماح له بتلقي زيارات عائلية وبالاتصال بمحام من اختياره.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 24 يناير/كانون الثاني 2014 إلى كل من:

ملك البحرين
جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

ديوان جلالة الملك
صندوق بريد رقم: 555
قصر الرفاع، المنامة، مملكة البحرين
رقم الفاكس: 4587 1766 973+ (يُرجى الاستمرار في المحاولة)

وزير الداخلية
معالي الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة
وزارة الداخلية
صندوق بريد رقم: 13
المنامة، مملكة البحرين
رقم الفاكس: 2661 1723 973+
تويتر: @moi_bahrain

وتُرسل نسخ من المناشدات إلى:
وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف
معالي الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة
وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف
صندوق بريد رقم: 450
المنامة، مملكة البحرين
رقم الفاكس: 1284 1753 973+
البريد الإلكتروني: minister@justice.gov.bh
تويتر: @Khaled_Bin_Ali

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه:

يُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.
هذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل رقم: UA 318/13. للمزيد من المعلومات:
www.amnesty.org/en/library/info/MDE11/056/2013/en.

تحرك عاجل

تجديد حبس أحد سجناء الرأي

حسين جواد هو ابن محمد حسن جواد، الذي يقضي حكماً بالسجن لمدة 15 سنة في سجن جو، ضمن 13 من نشطاء المعارضة المسجونين. وقد قُبض على حسين جواد يوم 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، أثناء تواجده في مركز شرطة المحافظة الوسطى، جنوب العاصمة البحرينية المنامة، حيث كان قد ذهب ليقدم بلاغاً ضد صحيفة يومية بحرينية ومنظمة على صلة بالسلطات يتهمهما فيه بالقذف والتشهير. وكانت الصحيفة والمنظمة قد نشرتا صور وأسماء 18 من المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين في البحرين، ونسبتا إليهم عدة ادعاءات، من بينها أنهم مسؤولون عن "انتهاكات لحقوق الإنسان" وعن "هجمات إرهابية" في البلاد، وطالبتا بمعاقبتهم. وجاء تصرف الصحيفة والمنظمة، فيما يبدو، رداً على حملة نظمها "مركز البحرين لحقوق الإنسان"، واستمرت من 1 إلى 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، ودعا خلالها إلى "إنهاء الإفلات من العقاب في البحرين". وأثناء الحملة، نشر "مركز البحرين لحقوق الإنسان" أسماء أشخاص يعتبرهم مسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة في البلاد أو ضالعين فيها.

وكانت "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق"، التي شُكلت بموجب أمر ملكي في 29 يونيو/حزيران 2011، قد كُلفت بتقصي الحقائق وتقديم تقرير عما وقع من انتهاكات حقوق الإنسان فيما يتصل بالاحتجاجات التي شهدتها البلاد في عام 2011. ولدى نشر تقرير اللجنة في نوفمبر/تشرين الثاني 2011، تعهدت الحكومة علناً بتنفيذ توصيات اللجنة. وقد سرد تقرير اللجنة تفاصيل عن رد فعل الحكومة على الاحتجاجات الواسعة، ووثّق انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان. ومن بين التوصيات الأساسية التي تضمنها التقرير مطالبة الحكومة بمحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب واستخدام القوة المفرطة، وبإجراء تحقيقات مستقلة في ادعاءات التعذيب.

ورغم مرور عامين على صدور تقرير "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق"، فقد تقاعست الحكومة عن تنفيذ توصياته الأساسية. فما زال هناك عدد من سجناء الرأي يرزحون وراء قضبان السجون، وبينهم بعض من قُبض عليهم خلال الاحتجاجات، وما زال الحق في حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات عرضةً للقمع، كما سُجن مزيد من الأشخاص لمجرد أنهم تجرَّأوا على التعبير عن آرائهم، سواء من خلال موقع "تويتر" أو من خلال مسيرات سلمية. أما المحاكم البحرينية، فيبدو أنها تهتم بالسير على خطى الحكومة أكثر من اهتمامها بتوفير الإنصاف الفعال لمواطني البحرين وبتعزيز سيادة القانون.

وقد اعتُبر تشكيل "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق" وصدور تقريرها بمثابة مبادرة رائدة، إلا إن الحكومة نكثت بوعودها بتحقيق إصلاح حقيقي من خلال إحجامها عن تنفيذ التوصيات الأساسية للجنة بخصوص المحاسبة، بما في ذلك تقاعسها عن إجراء تحقيقات مستقلة وفعالة وشفافة في الادعاءات المتعلقة بالتعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة وباستخدام القوة المفرطة، وكذلك تقاعسها عن محاكمة جميع الذين أصدروا أوامر بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. وللحصول على مزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على تقرير منظمة العفو الدولية المعنون: "إهمال قضايا الإصلاح وتشديد القمع" (رقم الوثيقة:)، نوفمبر/تشرين الثاني 2012، وهو متاح على الموقع:
.http://amnesty.org/en/library/info/MDE11/062/2012/en

وقد عقد مجلس النواب (البرلمان) البحريني جلسةً استثنائية يوم 28 يوليو/تموز 2013، وخلص إلى تقديم 22 توصية إلى ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة. ودعت التوصيات إلى تشديد العقوبات الواردة في

قانون مكافحة الإرهاب الصادر عام 2006. وبعد بضعة أيام، أصدر الملك عدة مراسيم زادت من القيود على الحق في حرية التعبير، بما في ذلك حظر جميع المظاهرات والاعتصامات والتجمعات العامة في المنامة إلى أجل غير مسمى، ومنح قوات الأمن مزيداً من السلطات الواسعة.

وفي 9 سبتمبر/أيلول 2013، وقّعت 47 دولة من الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة على بيان مشترك، أعربت فيه عن القلق العميق من استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين.

الاسم: حسين جواد
النوع: ذكر

معلومات إضافية عن التحرك العاجل رقم UA 318/13: رقم الوثيقة: MDE 11/058/2013
التاريخ 13 ديسمبر/كانون الأول 2013